العدد ٣٢
السنة ٢٠٢٦

مجلة كلية القانون والعلوم السياسية
The College of Law and Political Science Journal

قراءة في كتاب:

اشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر-جدلية الاندماج والتنوع

أحمد عباس فاضل جاسم(*)
(*) مدرس مساعد – جامعة ديالى ahmed2023@uodiyala.edu.iq

هذا البحث مفتوح الوصول ويعمل وفق (نسب المشاع الإبداعي) (نَسب المُصنَّف-غير تجاري-منع الاشتقاق ٤,٠ دولي)
يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر (Copyright) لأعمالهم المنشورة في المجلة، مع منح المجلة حق النشر الأول وذلك حسب سياسات المجلة
نسخة المجلة المنشورة هي النسخة الرسمية المعتمدة لأغراض التوثيق والاستشهاد العلمي
المجلة مؤرشفة في مستوعب المجلات العراقية المفتوحة
للمزيد من المعلومات مراجعة الروابط من خلال الضغط على الشعارات ادناه

Issue 32
Year 2026

مجلة كلية القانون والعلوم السياسية
The College of Law and Political Science Journal

Reading in a Book:

The Problematic of Cultural Pluralism in Contemporary Political Thought – The Dialectic of Integration and Diversity

Ahmed Abbas Fadhil Jassim(*)
(*)Assistant Lecturer-Diala University ahmed2023@uodiyala.edu.iq

This article is open access and licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License (CC BY-NC-ND 4.0).
Authors retain the copyright to their works published in the journal, while granting the journal the right of first publication according to the journal's policies.
The published version of the journal is the official version authorized for documentation and scholarly citation purposes.
The journal is archived in the Iraqi Open Access Journals database.
For more information, please refer to the links by clicking on the logos below.

(اشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر- جدلية الاندماج والتنوع)

للمؤلف: الدكتور حسام الدين علي مجيد
الصادر عن: مركز دراسات الوحدة العربية
الطبعة: الاولى
مكان النشر: بيروت
تاريخ النشر: ٢٠١٠
يتكون الكتاب من (٣٦٨) صفحة، موزعة على ثلاثة فصول

مقدمة

مثلت أفكار التعددية الثقافية وادارة التنوع أدوات أساسية تقدم معالجات للإشكاليات التي باتت توجد داخل المجتمعات غير المتجانسة، لذلك سنبين أبرز ما اشتمل عليه الكتاب بذلك الخصوص.

منهجية قراءة الكتاب: تم اتباع المنهج التحليلي لقراءة هذا الكتاب لبيان الحيثيات الواردة فيه.

الهدف من قراءة الكتاب:- تهدف قراءة هذا الكتاب الى تسليط الضوء على أبرز المعلومات الواردة في الكتاب بخصوص التعددية الثقافية وادارة التنوع ؛ وبيان امكانية الاستفادة منها عربياً.

الهيكلية: تم تقسيم هذه القراءة الى ثلاثة محاور، يناقش الأول اشكالية الدولة الامة في ظل التنوع الثقافي، ويدرس الثاني التعددية الثقافية، بينما يوضح الثالث مشروع (كيملكا) لبنا الدولة ذات التعددية الثقافية.

المحور الاول/ اشكالية الدولة الامة في ظل التنوع الثقافي: لابد من الاشارة الى ان الباحث (حسام الدين علي مجيد) يميل الى اعتبار كون ان (الدولة الامة) تستند الى فكرة اكساب مواطنيها حس الانتماء المشترك أي التضامن فيما بينهم، الا انها في الوقت ذاته تحرص على ان تمكن الهوية الثقافية الخاصة بها على ابعاد من لا ينتمي اليها، أي تستند الى فكرة انهاء الأقليات والتعددية الثقافية، لذلك فإن فكر (الدولة الامة) يهدف بشكلٍ مستمر الى اثارة خوف الاكثرية من احتمالية تشظي الدولة وتجزئتها، لذلك فإن الدولة تسعى لإكراه الجماعات ذات التعددية الثقافية واجبارهم على الخضوع الى ثقافة الدولة الامة.

اما بخصوص تكوين (الدولة الأمة)؛ فإن الباحث يذهب مع الرأي القائل بأن الأمة والهوية هما نتاجاً للدولة، و يستند بذلك الخصوص الى كل من الانموذج الاوروبي والامريكي لـ(الدولة الأمة)، على اعتبار ان السياق التاريخي لبناء كل منهما يشير وبوضوح الى وجود تخطيط يقوده مركز تلك الدولة، تخطيط اتقن تعامله مع جميع اجزاء تلك الدولة بشكلٍ أدى الى ايجاد اجماع قومي يستند الى الانتماء المشترك؛ بعد ان كانت رغبة الدولة تنزع نحو التخلص من هيمنة الكنيسة بعد ان دار الصراع بين السلطتين الدينية والمدنية في اوروبا؛ أي الصراع بين الكنيسة التي تسعى لتوظيف العامل الديني من جهة وبين الدولة التي تهدف الى توظيف الوعي القومي بالضد من الكنيسة من جهة اخرى.

ويستشهد الباحث بذلك الخصوص برأي المفكر (شتاين روكان) الذي أشار الى ان مفهوم (تشكيل الدولة) يمثل ارادة الدولة المتجسدة بمؤسساتها كالقوة العسكرية والنظام الاداري واسلوب الحكم، وان مفهوم (بناء

الأمة) يقصد به العمل على دمج السكان في بوتقة واحدة تمثل شعباً متجانساً موحداً.

لذلك يعود الباحث ليؤكد على ان (الدولة الأمة) كانت قد نشأة كنتاج تطوري لأربع مراحل مرت بها وهي (تشكيل الدولة، بناء الأمة، الديمقراطيات واسعة النطاق، دولة الرفاه).

ويحاول الباحث ان يشبه (الدولة الأمة) بالملكية المطلقة من خلال تقديمه لرؤية (عبد الوهاب المسيري) بخصوص الدولة التي تمخضت بعد معاهدة ويستفاليا، اذا اكد على ان ماتمت ازاحته بعد تلك المعاهدة هو المطلق الذي يضفى على البنية المتجسدة في شخص الملك؛ وقد تم اكساب ذلك المطلق الى الدولة فأصبحت هي المطلق الذي يفرض وجوده من خلال ما يتمتع به من اجماع قومي، الا انه كان ينبغي على الباحث ان يشير الى ان ذلك المطلق عندما انتقل من (شخص الملك) في الملكية المطلقة؛ فإنه لم ينتقل الى شخص أو فئة محددة من (الدولة الأمة) التي انشأت بعد معاهدة ويستفاليا؛ بل ان تلك السلطة المطلقة كانت قد انتقلت لتتمظهر في الركائز الأساسية للدولة متمثلةً بالحدود المعترف بها لتلك الدولة وفي السيادة التي تمارسها تلك الدولة على كافة اراضيها وفي القانون الذي يسري على القاطنين فيها؛ كون انها تمتلك قوة الالزام الذي يعبر عن ارادة (الدولة الأمة).

ويميل الباحث الى اعتبار ان التراجع في بنية (الدولة الأمة) هو رد فعل على محاولتها تحقيق وحدة متكاملة بينها وبين النظام الاجتماعي دون الأخذ بخصوصية القوميات أو الهويات المختلفة؛ الا انه في الوقت ذاته لم يَشِرْ الى ان تلك الخصوصية ذاتها ما كانت لتؤدي الى تراجع في استمرارية السياق العام لد(دولة الامة) ؛ دون وجود ادوات ساعدت على ان يكون للوحدات الفرعية والفواعل غير الرسمية (وعلى اختلاف انتماءاتها الثقافية او الآيديولوجية أو القومية) القدرة في ان تجعل الدولة تغير نظرتها على مستوى السياق الآيديولوجي العام والتشريعات الدستورية فضلاً عن المحددات الأساسية لمفهوم السيادة.

ولابد من الاشارة هنا الى أبرز العوامل التي أدت الى ان تتمكن تيارات التعددية الثقافية من احداث تراجع في بنية الدولة الأمة، والتي لعل من أبرز تلك العوامل نتلخص فيما يأتي:

أولاً/ مرحلة العولمة: اذ ساهمت مرحلة العولمة بشكلٍ كبير في احداث تحولات بارزة في الركائز الاساسية التي تستند اليها (الدولة الأمة)؛ فمن خلال التحول الرقمي والتقدم التقني اصبحت الحدود الجغرافية غير مؤثرة في منع التفاعل بين اجزاء العالم المختلف كما كان في السابق؛ اذ أصبحت الوحدات الفرعية والأقليات القومية قادرة على ايصال القضايا الخاصة بهم وعلى مستوى عالمي؛ اضافةً الى ذلك فإنها باتت تحصل على تأييد الرأي العالمي لقضاياها، الأمر الذي بات يوجب على الدولة ان تأخذ بعين الاعتبار وجودهم في معادلة الصياغة الآيديولوجية والتشريعات الدستورية؛ اذ ان تلك المرحلة هي التي دفعت عدد من الباحثين الى التركيز على عبارة (نهاية النظام الدولي) الحديث الذي كانت تعتبره الدولة الأمة بمثابة الركيزة الأساسية لها؛ ولعل من أبرز من أكدوا على تلك المسألة هو (كينشي

اوهمي) من خلال كتابه الذي حمل عنوان (نهاية الدولة القومية)[1] ، الأمر الذي مهد الى التحول في مفهوم السيادة.

ثانياً/ التحول في مفهوم السيادة: ان التحول في مفهوم السيادة كان قد مثل احد ابرز الاشكاليات الرئيسية التي واجهت استمرارية (الدولة الأمة)؛ اذ شهد مفهوم السيادة تحولاً بعد الحرب العالمية الاولى وبدء الحرب الباردة؛ فشهدت الساحة الدولية ازدياداً بوتيرة ذلك التحول (والذي عده بعض الباحثين تراجعاً في مفهوم السيادة) بعد انتهاء الحرب الباردة سيما بعد التطور التقني والتقدم في المجال الرقمي والمعلوماتي الذي شهده العالم؛ اذ بدأت محددات مفهوم السيادة بالانحسار وبشكلٍ تدريجي؛ اذ ادت عوامل التقدم التقني والتحول الرقمي ايضاً الى تراجع تأثير الحدود الجغرافية وأصبحت القضايا الداخلية التي كانت تختص الدولة وحدها بمتابعتها؛ تناقش في الميادين الدولية من خلال القانون الدولي الذي باتَ يفرض على الدولة السياق التفصيلي الذي ينبغي ان تنتهجه لمواجهة مشاكلها الداخلية كمسائل حقوق الانسان وقضايا المرأة والتوجهات الانفصالية (تحت مسمى تقرير المصير) وقضايا الاقليات والتنوع[2].

بمعنى ان السيادة التي كانت تتمتع بها (الدولة الأمة) تمت تجزئتها واعادة توزيعها من جديد بشكلٍ يؤكد على اعادة توزيعها على الدولة بالاشتراك مع المنظمات الدولية والاقليمية.

ثالثاً/ الفواعل المحلية والدولية: بعد انتهاء الحرب الباردة وسيطرة الليبرالية السياسية على الساحة الدولية؛ أسهم ذلك الامر بإيجاد منظمات ومؤسسات ذا بعد عالمي تنتهج نهجاً موحداً، وبدأت المنظمات الدولية تهيء للفواعل المحلية داخل الدولة طرح قضاياها؛ وتزامن ذلك مع سهولة نقل المعلومة وتدويلها في ظل التطور التقني المتاح؛ تحت عناوين حق الشعوب في تقرير مصيرها والعيش المشترك (سيما في الدول ذات التنوع)، وأبرز مثال على ذلك هي منظمات المجتمع المدني التي استطاعت ان توظف تلك العناصر لصالحها محلياً، وهو ما يمكن ملاحظته جلياً من خلال العوامل الشاخصة على ارض التجربة، كالأقاليم الموجودة في كندا والصين والولايات المتحدة الامريكية[3].

أما على الصعيد الدولي فيمكن ان نشير الى منظمة الأمم المتحدة بوصفها منظمة استطاعت من خلال ما احتوته من هيئات متعددة بداخلها ان تؤثر في سياسة الدول سيما وان القانون الدولي كان قد اعطى لكل جهاز او هيئة؛ الشخصية المعنوية و القانونية التي تمكنها من تنفيذ ما يقع ضمن اختصاصاتها، لذلك أصبحت الدولة غير قادرة على ان تتصرف بمعزل عن تلك

١ مهدي علي مهدي، مستقبل الدولة القومية-دراسة تحليلية في اطار تطورات البيئة الدولية منذ بداية القرن الحادي والعشرين، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية/جامعة النهرين، بغداد، ٢٠١٦، ص١٠١.

٢ سعيد الصديقي، الدولة في عالم متغير، ط١، مركز الامارات للدراسات والبحوث، أبو ظبي، ٢٠٠٨، ص٨١-٨٢.

٣ جون بيليس و ستيفن سميث، عولمة السياسة العالمية، ط١، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، الامارات العربية المتحدة، ٢٠٠٤، ص٤٨.

الارادة الدولية، وبالتالي فهي من أبرز الاشكاليات التي أحدثت تغييراً في بنية (الدولة الأمة)(٤).

المحور الثاني/التعددية الثقافية:- يشير الباحث الى ان التعددية الثقافية كانت قد ابتدأت بشكلٍ حقيقي في الولايات المتحدة الامريكية خلال الحرب العالمية الاولى، ويعد(هوراس كولين) أول من أشار الى مفردة التعددية الثقافية من خلال مؤلفه الذي حملَ عنوان (الديقمراطية في بوتقة الصهر) اذ اكد على ان فكر الديمقراطية يتناسب طردياً مع فكر الجماعة التي تهدف الى المحافظة على قيمها ومبادئها وخصوصيتها وارثها الاجتماعي.

ويعود الباحث ليشير ايضاً الى ان التعددية الثقافية قد ظهرت كرد فعل تجاه النزعة الفردانية التي أشاعتها فلسفة (الحداثة)، بعد ان شهدت مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية ظهور عدة اتجاهات فكرية تم تسويقها ضمن سياق مفاهيمي جديد عرف بـ (فلسفة ما بعد الحداثة) كالنسبية الثقافية والمجتمعاتية والتعددية الثقافية ،الا انها ظهرت في سياقها الحالي بعد ان لاقت رواجاً واسعاً منذ ثمانينيات القرن العشرين.

ويرى الباحث ان التعددية الثقافية "مستمدة من فكرة المساواة بين الثقافات من النسبية الثقافية" لذلك يذهب مع الرأي الذي يؤكد على ضرورة الابتعاد عن أية محاولة لتحييد الهوية الفرعية أمام الهوية الجامعة.

كما يرى في الوقت ذاته ان التعددية الثقافية تمثل اسلوباً سياسياً ينتهج سياقات خاصة للتعامل مع التنوع الثقافي.

لذلك يؤكد على ان الأمر الذي باتَ يدفع الهويات نحو ان تواصل بناء مشروعها المواجه لد (الدولة الأمة) نابعاَ بحد ذاته من غياب الأمن عن ذهنية الفرد الذي ينتمي الى هوية معينة، مصحوباً بالغريزة التي يمتلكها ذلك الفرد والتي توجهه نحو البحث عن البقاء، وبالتالي سيسعى الفرد الى الجمع بين نزعة التفرد (الاستقلال الذاتي) ونزعة الانتماء الى الهوية التي تمثل الجماعة التي ينتمي اليها.

لذلك يشرع الباحث صوب ان يسند الأدلة التي تؤكد على ان الهوية هي الباعث للأمان في صفوف الجماعة، فالفرد لا يشعر بالسلام الدائم الا من خلال منحه الاستقلال الذاتي، الا ان ذلك الاستقلال لا يمكن ان يشعر به الفرد الا بعد ان يكون مصحوباً بحرية اخرى يمتلكها، ترتبط بوصفه عضواً في جماعة قائمة بحد ذاتها أي ان ممارسته للنزعة الجماعية ينبغي ان تقترن بأن يتمتع ذلك الفرد بكامل استقلاله الذاتي.

وعليه فإن شعور أية أقلية بالتهديد فإن ذلك سيؤدي الى نسف شعور اعضاء تلك الجماعة بالأمان، الأمر الذي سيمثل واقعة يفرضها المجتمع على تلك الجماعة تؤدي الى ان تتراجع سلوكياتها وممارساتها الخاصة بشكلٍ تدريجي وبالتالي سيختفي ما يميز تلك الجماعة عن غيرها ويتلاشى وجودها.

ولابد لنا من ان نشير من خلال ما تقدم الى ان الباحث قد اهتم بالهوية الفرعية وخصوصيتها وأساليب تمكينها، بينما لم يحتوي طرحه التركيز على الهوية الوطنية الجامعة

٤ اياد هلال الكناني، الحكم العالمي في دراسة العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة، دار الخليج، عمان، ٢٠٢٠، ص٢٥٠.

التي ينبغي ان تتصهر بداخلها جُلَ الانتماءات القومية والتيارات ذات الثقافات المتنوعة في اطار جامع لها، بل اكتفى بالتركيز على خصوصية الفرد التابع لهوية خاصة بعد ان أكد على ضرورة ان يتمتع بالاستقلال الذاتي والممارسة الجماعية لتلك الهوية وأهمل مسألة توظيفه بشكلٍ يجمع بين الهوية الفرعية والهوية الوطنية الجامعة.

ويستشهد الباحث بما اشار اليه (السيد يسين) ليؤكد على ان اشكالية التعددية الثقافية هي ليست اشكالية مرتبطة بـ(الدولة الأمة) فحسب؛ بل هي مرتبطة أيضاً بوجود خلل سببي (وليس حدثي) يتعلق ببنية الحضارة الغربية؛ الأمر الذي بات يؤكد الحاجة الى ضرورة احلال تغيير شامل في النسق القيمي لتلك الحضارة، الا ان الباحث يعود ليؤكد على ان ذلك الخلل البنيوي للحضارة الغربية يعود الى غياب الموائمة الحقيقية بين النظام الاجتماعي و(الدولة الأمة).

ووفقاً لما تقدم فإن الباحث قد ادخل (الدولة الأمة) كمسبب رئيسي لإحداث اشكالية في بنية تلك الحضارة، في حين كان ينبغي ان يشير الى دور (الدولة الأمة) في ضبط ايقاع حركة البنى الاجتماعية كون انها لها القدرة على التعامل مع الظواهر الاجتماعية التي تنتاب المجتمع بشكل مفاجئ؛ وموائمتها مع ما هو سائد من وقائع اجتماعية شاخصة في مجتمع تلك الحضارة.

ويرجع الباحث مسألة العمل على تحييد الهوية الثقافية بشكلٍ يجعلها مشابهة لحالة الهوية الدينية (كهوية تم نقلها من المجال العام الى المجال الخاص) و احلال عملية فصل بين الهوية الثقافية والدولة؛ الى تحول مسار الفكر العالمي من التركيز على حق الجماعة؛ الى التركيز على حق الفرد من خلال الفكر الليبرالي، ويرى ان ذلك كان قد ارتكز على ارض الواقع بعد الحرب العالمية الثانية؛ اذ استبدلت اوروبا حقوق الجماعة بحقوق الفرد على عكس التوجه الذي كان يدعم مبدأ (تقرير المصير) الذي ابتدأ قبيل اندلاع الحرب العالمية الثانية و استمر الى نهاية حقبة عصبة الأمم.

المحور الثالث/ مشروع (كيملكا) لبناء الدولة ذات التعددية الثقافية: يشير الباحث (حسام الدين علي مجيد) الى ان الفكرة الرئيسية عند (كيملكا) والمرتبطة بمشروعه اعلاه تستند الى التمييز بين فهم التنوع من جهة وفهم التعددية من جهة اخرى، فالتنوع هو تنوع مجتمعاتي يمثل نتاجاً من نتاجات حركة المجتمع وتفاعل البنى الاجتماعية بداخله؛ عبر ما هو سائد من وقائع اجتماعية تتصف بالثبات النسبي؛ فيكون التنوع داخل المجتمع رمزاً لمكوناته الخاصة اذ تتصف كل جماعة بما يميزها من ممارسة جماعية خاصة تميزها عن غيرها من الجماعات بالإضافة الى التواتر على تلك الممارسة بشكلٍ تاريخي واسلوب حياة يمثل اسلوباً مثالياً بنظر اعضاء تلك الجماعة؛ فضلاً عن عناصر الالزام التي تصدرها تلك الممارسة لضبط حركتها داخل المجتمع؛ وبالتالي فإن التنوع وان ارتبط بسياسة او رؤية ادارية معينة فإنه تتم معالجته والتعامل معه مجتمعياً، أما التعددية الثقافية فتمثل آلية سياسية تسعى الى فرض انموذج معين يتجه صوب ان تنتهج الدولة اسلوباً معيناً ينصف تلك التعددية من خلال الاسلوب المتبع منها لإدماجها في

النسق العام للدولة مع مراعاة ما تمتلكه من خصوصية توجب استيعابها.

وسنناقش في هذا المحور أبرز ما ناقشه الباحث في مشروع (كيملكا) لبناء الدولة ذات التعددية الثقافية، من خلال ما يأتي:

أولاً/ سياسة ادارة التنوع: يشير الباحث الى ان (كيملكا) يرى ان التنوع الثقافي يتظهر في مظهرين اساسيين في المجتمع الغربي، وهما:

١- التنوع القومي الذي يتمثل بالمجتمعات التي تتكون من قوميات متعددة متعايشة داخل الدولة.

٢- التنوع القومي الذي يشمل المجتمعات التي تكونت من خلال الهجرة الدولية.

ويقترح (كيملكا) رؤية بخصوص الاندماج ترى انه من الممكن ان يتحقق من خلال توفر شرطين اساسيين بعيداً عن السياق الذي يتم اتباعه لبناء الأمة:

١- الشرط الأول يتمثل بأن تتكيف الأمة مع خصائص اساسية تمتاز بها الثقافة التي لها الأثر الأكبر في المجتمع؛ كتعلم اللغة الرسمية والاندماج في مؤسسات عامة معينة.

٢- الشرط الثاني يتمثل في ان يسلم الأكثرية بفكرة منح كافة الحقوق للأقلية، ويستند هذا الشرط الى ضرورة ان نوافق الأكثرية على وجود تلك الأقلية وان يتم ادماجها في المؤسسات الرسمية من اجل استيعاب الهوية المميزة للأقلية في الاطار العام.

وبهذا الشكل ولأجل ايجاد هوية جامعة ينبغي اعداد برامج تهيء الأقلية نحو ان تسير صوب الاندماج في المؤسسات الرسمية دون اثارة اشكالية الاختلاف في النسق والموروث الاجتماعي والدين وانماط الممارسة الاجتماعية، الا انه في الوقت ذاته يجب ان يتم تطبيق برامج الاندماج من خلال ايجاد مؤسسات جامعة قائمة على لغة مشتركة تسمح في التعبير عن الاختلافات التي يمتاز بها ذلك المجتمع وعلى المستوى الفردي والجماعي.

ولابد من الاشارة هنا الى ان الشروع صوب ايجاد هوية وطنية جامعة ينبغي ان تتخلله برامج تهدف الى تحقيق اندماج حقيقي؛ وان تقرب الأقلية من المؤسسات الرسمية وتعمل على ادماجهم في نسقها من اجل ان تصل المخيلة الجمعية الى مرحلة تشعر فيها بوجود حالة من التقارب والتقابل النفسي بين الأقليات والثقافة السائدة؛ ولعل ذلك النجاح ستكون نتاجاته ملموسة بعد نجاح تلك المؤسسات في تحقيق الموائمة بين الانتماءات المختلفة؛ اذ تصبح تلك المؤسسات اداةً فاعلة لإيجاد ارتباطات متداخلة تجمع المجالين الشخصي والسياسي لأفرادها؛ فمن ناحية المجال الشخصي تنظم هذه المؤسسات اغلب الفعاليات التي تجمع الأفراد ذوات الانتماءات المختلفة من خلال العمل، أما من ناحية المجال السياسي فتشرع تلك المؤسسات بتطوير مستوى الأفراد في مسائل التعامل والتفاوض بين بعضهم البعض بشكلٍ يأخذ بعين الاعتبار شتى الاختلافات فيما بينهم.

لذلك يتضح جلياً ان الباحث اراد ان يبين فكرة (كيملكا) بخصوص التنوع والتي تستند الى كون التنوع يمثل سمة مجتمعية ينبغي التعامل معها عبر أدوات التنشئة والبرامج التي تسعى الى جمع أفراد المجتمع مع بعضهم البعض بغية ان يسهم ذلك في ايلاء الهوية الوطنية مكانتها الحقيقية.

ثانياً/ التعددية الثقافية: يشير الباحث الى ان (كيملكا) يعتقد ان السكان والجماعات القومية الفرعية والمهاجرون يمثلون المرتكزات الأساسية لمشروع التعددية الثقافية، وفي الوقت ذاته يؤكد على ان ذلك مشروع اذا كان قد ارتبط بمنهجية تستند الى ان تعترف الدولة بوجود التعددية من خلال التأكيد على فكرة الحياد العنصري (سيما مع تزايد اعداد المهاجرين) والتأكيد على صياغة رؤية للتكامل تعتمد على التعددية ذاتها؛ فإن مشروع التعددية الثقافية سينجح في ايجاد انموذج يجمع الجميع ضمن بوتقة الهوية الواحدة واحترام قوانين الدولة.

ولابد من الاشارة هنا الى ان (كيملكا) يحدد أساليب معينة ينبغي ان يتم اتباعها لتطبيق مشروع التعددية وفقاً لمجال اهتمامها وتركيزها وكما يأتي:

١- سياسة التعددية الثقافية تجاه المهاجرين:- ويقصد (كيملكا) بالمهاجرين بأنها الجماعات التي ارتبط وجودها بقرارات اتخذتها عوائل من دول غير محددة بترك اوطانهم الأم والهجرة الى دول اخرى ؛ الأمر الذي سيسهم بعد فترة من الزمن (بعد استقرارهم في دولة اخرى) بوجود جيل جديد يمثل اقليات اثنية وعلى مستوياتٍ مختلفة من حيث التفاعل الداخلي والتنظيم.

ويشير بذلك الخصوص الى مسألة تتمثل بعدم قدرة المهاجرين على ايجاد امة خاصة بهم؛ وبالتالي فإن من الانصاف ان تستوعبهم تلك الدولة وتقلل من اعبائهم وتعمل على دمجهم في النسق العام للتقليل من حدة اشكالية غياب الاندماج وارتداداته على تلك الدولة؛ وذلك من خلال عدة خطوات وهي كما يأتي:

أ- ان تشرع الدولة في تطبيق برامج تستند الى فكرة التفضيل الايجابي من اجل ان تكون وتيرة دمج المهاجرين في المؤسسات التعلمية والاقتصادية تسير بشكلٍ متزايد.

ب- التركيز على مسألة الكوتا كسمة مميزة للمهاجرين داخل المؤسسات التشريعية والهيئات الاستشارية في قطاع الدولة العام.

ج- الاعتراف بإسهامات الجماعات المهاجرة على المستوى الثقافي والتاريخي من خلال المناهج التربوية.

د- تهيئة اللواح والتعليمات المرنة فيما يخص الوظيفة الرسمية من اجل تحقيق الموائمة بينها وبين العطل الدينية للمهاجرين.

ه- اعادة النظر في التشريعات الخاصة في الموضة والازياء وموائمتها مع التعاليم الخاصة بالمهاجرين.

و- تهيئة المناهج التي تؤكد على نبذ العنصرية.

ز- سن القوانين الرادعة لمنع الخطاب العنصري.

ح- زج الموظفين الرسميين في برامج تخص العيش المشترك وتنوع الثقافات.

ط- تحييد الصورة النمطية وخاصة في اطار المؤسسات الاعلامية.

ي- ان توجه الدولة مؤسساتها نحو زيادة وتيرة الاحتفالات ذات الطابع الاثني والمتنوع ثقافياً.

ك- ان يكون للمهاجرين البالغين الحق في ان يستخدموا لغتهم الأم اثناء طلب تقديم الخدمة العامة اليهم بدلاً من ان يشترط عليهم اتقان اللغة الرسمية للدولة.

ل- اعداد برامج تعليمية لأبناء المهاجرين تركز في السنوات الأولى من دراستهم على لغتهم الأصلية وان كان ذلك

بشكلٍ جزئي؛ الأمر الذي سيؤدي الى ان تكون تلك المرحلة انتقالية تهيئهم الى مرحلة الدراسة الثانوية وما بعدها والتي يتم فيها استخدام اللغة الرسمية بشكلٍ مقصود.

٢- السكان الأصليون: اذ تمثل الفكرة الرئيسية عند (كيملكا) برؤيته التي تقوم على منعهم من ان ينالوا الاستقلال الذاتي في المناطق التي يرون انها وطنهم التاريخي في اطار تلك الدولة، لأنه يرى ان عدم وجود ذلك المنع سيؤدي الى ان تتفاوت الأقليات فيما بينها ثقافياً.

الا انه يشترط في الوقت ذاته ان لا يخضع السكان الأصليون الى التشريعات التي تسري على الأكثرية المهيمنة والأقليات القومية.

لذلك يؤكد على ضرورة عدم التمييز بين السكان الأصليين والأقليات القومية وان يكون جميعهم مشمولون بحق تقرير المصير وفقاً لذلك السياق، وضرورة ان يتم اعتماد (القانون العرفي)؛ أي ان تشرع قوانين خاصة بهم مستمدة من اعراف وعادات وتقاليد السكان الأصليون لحل الخلافات وتحقيق العدالة وان يلتزم ذلك القانون بمبادئ حقوق الانسان، وان يتم اسناده بسياقات ترتبط بالقانون الدولي؛ ولعل مقصده في ذلك هو ايجاد منظمة مجتمع مدني مرتبطة بمنظمة الأمم المتحدة تمارس مهامها في مناطق السكان الاصليون بالإضافة الى رجال قانون محليون من أجل طرح الحلول لقضايا السكان الأصليون على مستوى عالمي.

ج- الأقليات القومية: يشير الباحث الى ان الطريقة التي تم بها بناء (الدولة الأمة) هي التي أدت الى ان تعاني أغلب دول اوروبا من الاشكالية الناتجة عن غياب اندماج الأقليات القومية، لأن الأقليات بقيت متمسكة بخصوصيتها ورافضة لفكرة الاندماج الكامل تحت ظل الثقافة التي تفرضها الدولة، وبالتالي فإنه كلما ازداد تمسك الأقلية القومية بهويتها الخاصة وارثها الثقافي كإسلوب لضمان بقائها أدى ذلك الأمر الى ان تنتهج الأقليات القومية نهجاً مشابهاً لما اتبعته (الدولة الأمة)؛ اذ غالباً ما تسعى الأقلية القومية الى ان تكون لغتها هي اللغة المعتمدة رسمياً ؛ اضافةً الى ان يتم رسم الحدود الداخلية باشتراطات قومية.

لذلك يؤكد (كيملكا) غلى ضرورة الحد من تأثير التعصب القومي الذي تمارسه الأكثرية عبر تقييد النزعة القومية بشكل يهدف الى تحويلها الى نزعة ليبرالية قومية؛ لتمثل المرتكز الرئيسي الذي تبنى عليه الدولة ذات التعددية الثقافية، ويمكن ان نشير هنا الى ان ذلك التقييد الذي يؤكد عليه (كيملكا) يؤدي الى ان تكون النزعة القومية مؤطرة بتأطير ليبرالي، ويحدد ملامحها وفقا لما يأتي:

أ- ينبغي ان لا تؤدي الى ممارسة سياسة فرض الهوية القومية بالإكراه على من لا يرغب الاندماج بداخلها، والمقصود بذلك هو ان هنالك بعض المؤسسات التي تتسم احياناً بنزعة قومية، وبالتالي تتبنى اغلب النتاجات الخاصة بتلك القومية كالعطل الرسمية او الرموز الخاصة بها؛ لتفرضها على من لا يرتبطون بها.

ب- ينبغي ان تعمل على تفعيل الانشطة السياسية التي تهدف الى جعل الممارسات العامة غير محددة بشخصية قومية، أي سياق قومي متنوع، فيصبح الجميع لهم الحق

في اختيار اللغة الرسمية أو المطالبة بفيدرالية معينة أو تقرير المصير وتأسيس دولة مستقلة.

لذلك يرى الباحث (حسام الدين علي مجيد) ان عملية بناء الدولة ذات الثقافات المتعددة وفقاً لمشروع (كيملكا) هي عملية تهدف الى فسح المجال أمام الأكثرية وتيارات الأقلية القومية والسكان الأصليون للإسهام في عملية ايجاد كيانات تمثلهم وتعبر عن تطلعاتهم،؛ الا ان كل ذلك ينبغي ان يكون في اطار الدولة الموحدة؛ الأمر الذي سينتج عنه ولادة نظام مركب ادارياً وقانونياً؛ يوجب ان تلتزم بداخله كل من الأقليات والأكثرية بالقوانين التي يفرضها ذلك النظام؛ سواءً أكان ذلك على مستوى الدولة أم على مستوى الوحدات الفرعية التي تتكون منها الدولة؛ بسبب وجود أقلية معينة في كل وحدة من وحدات تلك الدولة، الأمر الذي سيفضي الى ايجاد قيود تفرض على الأكثرية في تعاملها مع الأقليات؛ وفي الوقت ذاته تفرض على الأقلية في تعاملها مع الأكثرية.

الخاتمة

توصل الباحث الى ان السياق التاريخي القسري الذي مرت به (الدولة الأمة) كان قد انتج اشكاليات عميقة أثرت سلباً في بنية الحضارة الغربية؛ نتيجةً لتقليدها الانموذج الكنسي (الديني) الذي كان سائداً قبل معاهدة ويستفاليا؛ الأمر الذي ادى الى ازدياد ردود الفعل الرافضة لذلك السياق والتي بدأت تصدره الأقليات الثقافية بسبب سياسات (الدولة الأمة)، فكانت سياسة التعددية الثقافية السبيل الذي يمثل آلية بديلة تطرح لاستيعاب تلك التعددية وايقاف استمرار ازمة الدولة.

لذلك نرى ان الباحث قد استهدف في معالجته لإشكالية التعددية الثقافية أبرز ركائز تلك الاشكالية؛ ويتضح جلياً انه ينسبها بالمقدار الأكبر الى (الدولة الأمة) على اعتبار انها كانت قد استأثرت في السلطة وفرضت النزعة القومية المهيمنة على سواها من الأقليات القومية وتيارات التعددية الثقافية والمهاجرين والسكان الأصليين، لذلك استند في معالجته لتلك الاشكالية الى انموذج المفكر (كيملكا) الذي انتهج مشروعاً يستند الى آلية سياسية لإدارة التعددية الثقافية لبناء دولة بسياق مغاير لفلسفة (الدولة الأمة).

إقرار تضارب المصالح

يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب محتمل في المصالح فيما يتعلق بالبحث أو التأليف أو نشر هذا المقال.

التمويل

لم يتلقَ المؤلف أي دعم مالي لإجراء هذا البحث أو تأليفه أو نشره.

البيان الأخلاقي

هذا البحث يتوافق مع المعايير الأخلاقية لإجراء الدراسات العلمية. وقد تم الحصول على موافقة خطية من جميع المشاركين الأفراد المشمولين في الدراسة.

بيان توفر البيانات	الشكر والتقدير
البيانات متاحة عند الطلب من المؤلف المراسل.	لا يوجد شكر وتقدير أفصح به الباحث

المصادر

١- مهدي علي مهدي، مستقبل الدولة القومية-دراسة تحليلية في اطار تطورات البيئة الدولية منذ بداية القرن الحادي والعشرين، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية/جامعة النهرين، بغداد، ٢٠١٦.

٢- سعيد الصديقي، الدولة في عالم متغير، ط١، مركز الامارات للدراسات والبحوث، أبو ظبي، ٢٠٠٨.

٣- جون بيليس و ستيفن سميث، عولمة السياسة العالمية، ط١، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، الامارات العربية المتحدة، ٢٠٠٤.

٤- اياد هلال الكثاني، الحكم العالمي في دراسة العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة، دار الخليج، عمان، ٢٠٢٠.